دراسات
في العلوم السياسة

متغير الامن في السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي

المدرس الدكتور
عباس فاضل علوان
جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

متغير الامن في السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي

The security variable in US foreign policy towards the Arab Gulf region

المدرس الدكتور
عباس فاضل علوان
جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية
Lecturer Dr. Abbas Fadhil Alwan
University of Kufa/Faculty of Political Sciences

الملخص:

عدت منطقة الخليج العربي، من المناطق المهمة، عالميا، لموقعها الجيوستراتيجي، ومواردها، وتبنت الولايات المتحدة سياسات تدخلية، في المنطقة، بما يحفظ المصالح الامريكية والغربية .

ان اهمية منطقة الخليج العربي للسياسات الامريكية، جعلت الولايات المتحدة حاضرة، وتنشأ قواعد عسكرية في المنطقة، وتهتم بالتحولات، والاحداث الامنية . ان دول منطقة الخليج لم تنجح في انشاء نظام امني، او نظام اقليمي، منذ سبعينيات القرن الماضي، وازدادت تعقيدات الامن في المنطقة، خاصة في الالفية الجديدة، عندما شهدت المنطقة اختلال في توازن القوى، الى جانب التهديدات المتصاعدة، والتي رافقت مرحلة ما بعد احتلال العراق، وما بعد احداث (الربيع العربي)، وما بعد ظهور تنظيم (داعش الارهابي) .

ان السياسات الامريكية تجاه المتغيرات الامنية، انما اتجهت الى : توسيع الحضور الامريكي عسكريا، وزيادة الدعم السياسي والامني الى دول مجلس التعاون، والى دعوة دول المجلس الى التطبيع مع (اسرائيل)، وانشاء : ناتو الشرق الاوسط.

الكلمات المفتاحية: الامن، توازن القوى، السياسة الخارجية، السياسة الامريكية، الخليج العربي.

Abstract:

The Arab Gulf region is considered one of the most important regions, globally, due to its geostrategic location and resources. The United States has adopted interventionist policies in the region, in a way that preserves American and Western interests.

The importance of the Arab Gulf region to American policies has made the United States present, establishing military bases in the region, and being concerned with transformations and security events. The countries of the Gulf region have not succeeded in establishing a security system, or a regional system, since the seventies of the last century, and the complexities of security in the region increased, especially in the new millennium, when the region witnessed an imbalance of power, along with the escalating threats that accompanied the post-occupation phase. Iraq, and after the events of (the Arab Spring), and after the emergence of the (ISIS) terrorist organization.

The US policies towards security changes tended to: expanding the US military presence, increasing political and security support to the GCC countries, calling the GCC countries to normalize with (Israel), and establishing: NATO in the Middle East.

key words: Security, balance of power, foreign policy, American policy, the Arab Gulf

المقدمة :

تهتم الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي منذ عدة عقود، وتحديدا بعد انسحاب بريطانيا منها في مستهل سبعينيات القرن الماضي، لتأخذ الولايات المتحدة بمهمة الحفاظ على المصالح الغربية بهذه المنطقة. ان منطقة الخليج العربي هي منطقة مهمة، جيوستراتيجيا، واقتصاديا، وينظر اليها من قبل القوى الكبرى بوصفها منطقة حيوية، من يفرض فيها نفوذه فانه سيكتسب قدرات اضافية لتعزيز حضوره عالميا، ولهذا فان الادارة الامريكية وضعت المنطقة في ثمانينيات القرن الماضي في صلب امنها القومي، وقد تبنت بعدها العديد من السياسات التي تؤكد على اهمية المنطقة.

عانت المنطقة، من تقاطع في المصالح والسياسات بين الدول المطلقة على مياه الخليج

العربي، وهي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (والتي يطلق عليها اختصار : دول مجلس التعاون الخليجي)، والعراق وايران، تلك الدول تبنت منذ سبعينيات القرن الماضي رؤى متقاطعة بشان الامن، وبشان امكانية بناء نظام امني خليجي، وانتهت الاحداث اللاحقة، الى ظهور مزيد من التقاطعات الاقليمية، واسبابه اختلاف الرؤى والمصالح والطروحات بشان هذا الموضوع، وما يعزز التقاطع هو التباين في مقومات القوة للدول الخليجية، وحضور العامل الدولي المتمثل بالولايات المتحدة.

منذ العام ٢٠٠١ تضاعف حضور العامل الامني في العلاقات الخليجية، وفي كونه عامل مهم مؤثر على السياسات الامريكية، خاصة بعد الاحداث العديدة التي شهدتها المنطقة ومنها : تداعيات حدث احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وتداعيات احداث ما عرف بالربيع العربي عام ٢٠١١، وتداعيات ظهور وتمدد تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٣- ٢٠١٤، والحضور المستمر لازمة برنامج ايران النووي، ناهيك عن الضغط الامريكي على دول مجلس التعاون الخليجي للتوجه الى التطبيع مع (اسرائيل) بوصفه احد ابرز المداخل للتخلص او تخفيف الضغط الايراني على الدول الخليجية، كما تصوره الولايات المتحدة، وكان اخره الدعوة الى دمج (اسرائيل) مع الدول العربية وتشكيل ما اطلق عليه : الناتو الشرق الاوسطي، والذي كان احد محاور السياسات للرئيسين : دونالد ترامب وجو بايدن، تجاه الدول الخليجية.

الاهمية والاهداف:

ان اهمية البحث في موضوع السياسة الامريكية تجاه قضايا او ملفات الامن الاقليمي في منطقة الخليج العربي، انما تأتي من ان الولايات المتحدة قوة كبرى، وهي قوة حاضرة بكثافة في التفاعلات الخليجية، منذ عدة عقود، واسبابه ان الولايات المتحدة ترى ان المنطقة تحتضن مصالح تؤثر على الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، فسابقا كانت المنطقة مهمة بسبب الطاقة، والان مع اتساع نطاق بدائل الطاقة وتراجع حجم استيراد الولايات المتحدة للنفط الخليجي، فان اهمية المنطقة صارت ترتكز على العوامل الجيوستراتيجية، وعلى الاهمية التجارية، وعلى امكانية ان تنفتح على القوى الكبرى المنافسة للولايات المتحدة ومنها الصين، على نحو يجعل صورة الولايات المتحدة تتراجع امام العالم بسبب انسحابها من منطقة كانت مهمة لها لعقود، وتمدد نفوذ قوة منافسة لها، الى جانب ان الدولار الامريكي يعتمد في جانب من قوته على استمرار ربط تسعيرة النفط به، والابتعاد عن ذلك يفيد بتراجع لمكانة الدولار وللاقتصاد الامريكي، ولا يمكن الابقاء على هذا الترابط الا باستمرار الحضور الامريكي خليجيا، وتحديدا في الملفات الاقتصادية.

والاهداف التي يتبناها البحث هي:

التأكيد على اهمية منطقة الخليج العربي للسياسات الامريكية، وان تلك الاهمية مركبة، سياسيا وامنيا واقتصاديا، وان امكانية الولايات المتحدة للانسحاب من المنطقة سبق ان طرحت في عهد الرئيس باراك اوباما، الذي تبنى توجه يميل الى الاهتمام بشرق اسيا، الا ان الرؤساء بعده : دونالد ترامب وجو بايدن، عادوا واكدوا على اهمية منطقة الخليج العربي للولايات المتحدة.

ان منطقة الخليج العربي ظهرت فيها الكثير من المتغيرات الامنية خلال السنوات الاخيرة، ولعل من ابرزها : تداعيات ما بعد احداث ما عرف بالربيع العربي عام ٢٠١١، وتداعيات ازمة البرنامج النووي الايراني، وتداعيات الضغط الامريكي من اجل التطبيع الخليجي – الاسرائيلي ،... ناهيك بالطبع عن طبيعة الاوضاع التي جرت وتجري في العراق، وغيرها، وكلها ملفات تضغط على الولايات المتحدة من اجل عدم دفع المنطقة الى الفوضى، والعمل على المحافظة على استقرار مقبول خليجيا.

ابراز السياسات الامريكية تجاه المتغيرات الامنية في منطقة الخليج العربي، طالما ان الولايات المتحدة تنتشر امنيا في المنطقة، وتقدم الدعم لدول المجلس، الى جانب اطروحتها في دفع الدول الخليجية الى تبني خيار انشاء حلف : ناتو الشرق الاوسط، بالتعاون مع (اسرائيل)، كل تلك السياسات وغيرها انما عبرت عن الاهمية التي ما تزال الولايات المتحدة تتبناه لمنطقة الخليج العربي.

حدود البحث:

يتقيد البحث بالحدود الاتية:

مكانيا، يتحدد موضوع البحث بدراسة السياسة الامريكية تجاه متغيرات الامن في منطقة الخليج العربي.

زمانيا، يتحدد موضوع البحث بالمدة التالية لصعود الرئيس دونالد ترامب، وعدم النزول الى التاريخ السابق الا للضرورة.

موضوعيا، ان فكرة البحث تدور حول موضوع السياسة الأمريكية، وتعاملها مع المتغيرات الامنية في منطقة الخليج العربي.

اشكالية البحث:

ان الاشكالية التي ينطلق منها البحث مضمونها يرتبط بسؤال مركزي مضمونه :

ما هي السياسات الامريكية تجاه المتغيرات الامنية في منطقة الخليج العربي، وكيف تفاعلت معها السياسة الامريكية؟

وهذه الاشكالية تطرح عدة تساؤلات، سيهتم البحث بالإجابة عنها، وهي:

ما هي اهمية منطقة الخليج العربي للسياسات الامريكية؟ ما هي المتغيرات الامنية في منطقة الخليج العربي، وكيف تؤثر على السياسات الامريكية؟ ما هي السياسات الامريكية تجاه المتغيرات الامنية في منطقة الخليج العربي؟

فرضية البحث:

توجد عدة متغيرات في البحث، وهي:

المتغير المستقل : الامن وتوازن القوى الخليجي في السياسة الامريكية.

المتغير الوسيط : منطقة الخليج العربي.

المتغير التابع : السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي.

ونفترض هنا ان الامن وتوازن القوى الخليجي تعد من بين المقدمات المهمة التي تؤثر في السياسة الامريكية، ونظرا لأهمية منطقة الخليج العربي، فان الولايات المتحدة تضع سياساتها بما يعزز من قدرتها على التأثير في اشكالية الامن الخليجي.

منهج البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي، باعتباره مناسب للتعامل مع الاشكالية والفرضية التي تم الانطلاق منهما.

هيكلية البحث:

سيتم تقسيم البحث الى ثلاثة موضوعات، الى جانب المقدمة والخاتمة، وهي:

اولا- اهمية منطقة الخليج العربي للسياسات الامريكية

ثانيا- المتغيرات الامنية في منطقة الخليج العربي

ثالثا- السياسات الامريكية تجاه المتغيرات الأمنية

اولا- اهمية منطقة الخليج العربي للسياسات الامريكية

عدت منطقة الخليج العربي من المناطق المهمة عالميا، هذه البحيرة، اهتم بالسيطرة عليها الدول الاقليمية والقوى الكبرى منذ عدة قرون، وكانت اهم القوى التي نفذت اليها هي : البرتغاليون في مستهل القرن السادس عشر، وفي العام ١٨٢٠ دخل البريطانيون للخليج، وبقوا القوة الوحيدة المهيمنة عليه حتى العام ١٩٧١ عندما انسحبوا من اخر مواقعهم في الامارات الخليجية الصغيرة، ولتحل محلها الولايات المتحدة كأكبر دولة تتمتع بتأثير على المنطقة، او في اقل تقدير على اغلب مناطقها بعد سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩ وما اعقبها من احداث وصولا الى عام ١٩٩٠ [١].

في اب عام ١٩٩٠ اندلعت احداث ازمة وحرب الخليج الثانية، واسفرت عن مزيد من الحضور الامريكي خليجيا، واستمر لغاية اليوم، مرورا بأحدث : احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما عرف بالربيع العربي عام ٢٠١١، وهو يمثل نوع من الاهتمام بمنطقة تعد حيوية في الاهتمامات الاستراتيجية الامريكية، منذ سبعينيات القرن الماضي، ووصولا الى اليوم[٢].

ولتحليل جوانب الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الخليجي العربي، في الادراك الامريكي، يلاحظ الاتي:

١- الاهمية الموقع الجغرافي

تقع منطقة الخليج العربي في غرب قارة اسيا، وهي تشمل الحوض المائي، والدول الثمان المطلة عليه، وان كان اغلب الباحثين عندما يتحدث عن منطقة الخليج او دولها فانه يقصد بها دول مجلس التعاون الخليجي، ويستثني منها العراق وايران، وعموما يقع المسطح او الحوض المائي بين دائرتي عرض ٢٣-٣٠ درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول ٤٨-٥٦ درجة شرق غرينتش، وهو يمثل ذراع مائي لبحر العرب ويتصل بعدها بالمحيط الهندي، وطوله يبلغ نحو ٩٦٥ كم، ومساحته الجغرافية تبلغ نحو ٢٣٣.١ الف كم٢، وعرضه في اقصى نقطة نحو ٣٧٠ كم، وفي اضيق نقطة نحو ٥٥ كم (عند مضيق هرمز)، وعمقه في الغالب نحو ٩٠ متر، وطول سواحله نحو ٣٤٩٠ كم، طول الساحل الايراني عليه نحو ٢٤٤٠ كم، وطول الساحل العراقي نحو ٥٨، والباقي هو سواحل دول مجلس التعاون الخليجي عليه، وتوجد في مياهه ١٣٠ جزيرة، واهمها : جزيرة قشم في ايران حاليا ومساحتها نحو ١٤٩١ كم٢، وجزيرة بوبيان في الكويت ومساحتها نحو ٩٦٣ كم٢، والبحرين ومساحتها نحو ٦٢٠ كم٢ [٣].

الخريطة (١) : الخليج العربي

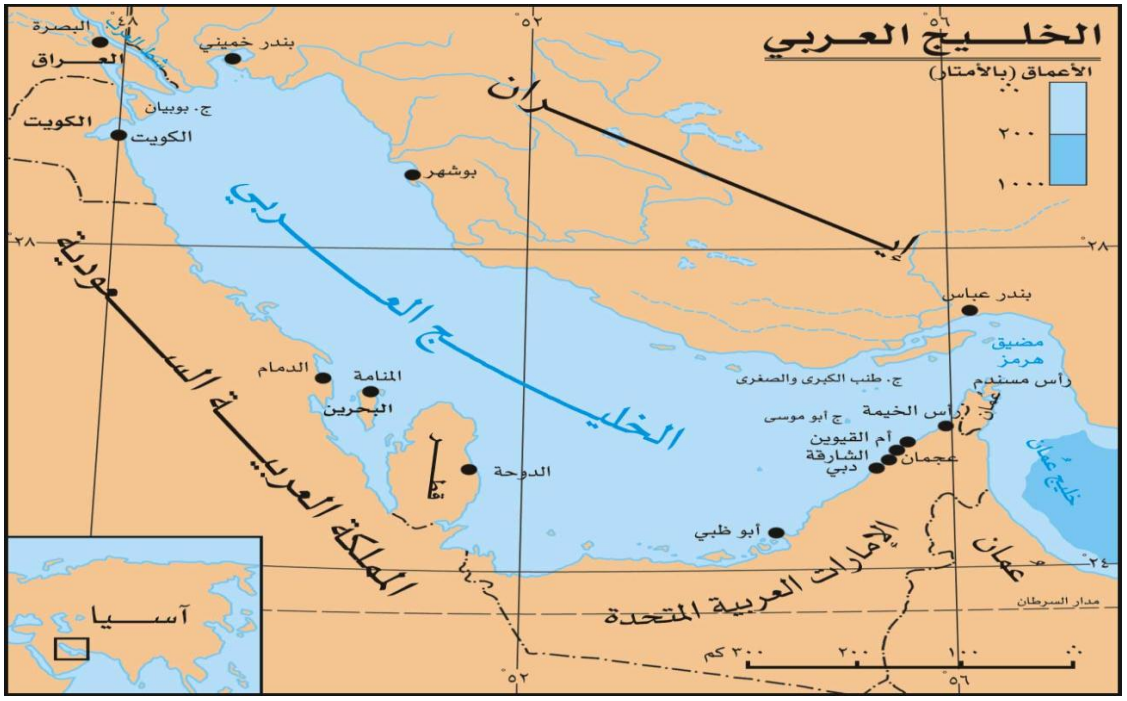

ملاحظة : الخريطة تخلو من مقياس الرسم، وهي للتوضيح

المصدر: الخليج العربي، بتاريخ ١٠ اب ٢٠٢٢، على الرابط:

http://arab-ency.com.sy/ency/details/4723

ان منطقة الخليج العربي تنفتح على دوائر استراتيجية مهمة وهي : جنوب اسيا ووسطها، وأفريقيا، وبالمنظور الاستراتيجي، اهتمت الولايات المتحدة بالمنطقة ووضعت فيها قواعد استراتيجية عدة، تتيح لها تخزين الاسلحة والتصنت، الى جانب امكانية نشر القوات من خلالها كما حصل في غزو افغانستان والعراق عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ ،..[٤].

٢- الاهمية الاقتصادية

تعد منطقة الخليج العربي مهمة للاقتصاد الامريكي لأكثر من سبب، فهذه المنطقة تضم احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، اذ بلغ حجم الاحتياطي في الدول المطلة على مياه الحوض حسب بيانات الاوبك نحو ٨٨٠ مليار برميل او نحو ٥٧.% من حجم الاحتياطي العالمي من النفط التقليدي المؤكد [٥]، ونحو ٧٨.١ ترليون م٣ من الغاز الطبيعي او نحو ٤١.٦٩% من حجم الاحتياطي العالمي المؤكد منه [٦]. تلك الثروة الضخمة اهتمت الدول الصناعية بعملية تسويقها الى اسواق الاستهلاك طيلة عقود عدة، واعتبار اي وقف لتدفق النفط تهديد للأمن العالمي.

الى جانب ما تقدم، فان اغلب دول الخليج وجدت نفسها امام فائض كبير من عائدات بيع الطاقة، واخذت تتجه الى : زيادة تجارتها واستيراداتها، وكانت الولايات المتحدة حتى وقت قريب اكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، كما كانت تلجأ الى استثمار فائض الاموال في البنوك الغربية واهمها الولايات المتحدة، وقدرت تجارتها مع تلك الدول في العام ٢٠٢١ كالاتي [٧]:

أ. السعودية ٢٤.٨ مليار دولار (منها ١١.١ مليار دولار صادرات امريكية)

ب. الامارات ٢٣.٢ مليار دولار (منها ١٧.٠٦ مليار دولار صادرات امريكية)

ج. الكويت ٤.٢ مليار دولار (منها ٣.٠٣ مليار دولار صادرات امريكية)

د. قطر ٤.٤٩ مليار دولار (منها ٢.٥٨ مليار دولار صادرات امريكية)

هـ. البحرين ١.٣ مليار دولار (منها ٠.٩٣ مليار دولار صادرات امريكية)

و. عمان ٣.٢٩ مليار دولار (منها ١.٣٩ مليار دولار صادرات امريكية)

وقسم كبير من تلك التجارة هي تجارة مشتريات السلاح الخليجية من الولايات المتحدة، ناهيك بالطبع عن كون دول المجلس عدت من المستثمرين الكبار في سوق سندات الخزينة الامريكية والتي قدرت استثماراتها في تلك السندات نحو ٢٢٦.١ مليار دولار، اكبرها كان للسعودية بنحو ١١٦.٧ مليار دولار، بينما استثمر العراق نحو ٢٤.١ مليار دولار، وفق بيانات العام ٢٠٢٢ [٨].

والجانب الاخر لأهمية منطقة الخليج الاقتصادية للولايات المتحدة ترتبط بتسعير النفط بالدولار، مما يعزز من مكانة العملة الامريكية عالميا، فالدولار بعد ان تم فك ارتباطه بالذهب عانى من انخفاض قيمته، عالميا، في بداية السبعينيات من القرن الماضي، الى ان قررت الدول النفطية بيع الطاقة بالدولار وهو ما يجبر الدول المستهلكة على شراء الدولار، واستمر هذا المنحة الى الالفية الجديدة عندما اخذت الصين وعدد من الدول تتخلى جزئيا عن الدولار نظرا لصعوبات عملية في التعامل مع النظامين المالي والنقدي العالمي بسبب العقوبات الامريكية المتكررة التي تستخدم الدولار بوصفها وسيلة فاعلة للضغط على سياسات الدول الاخرى، بل واخذت الصين تتعامل بالطاقة في بورصة شنغهاي للطاقة منذ العام ٢٠١٨ بعملتها الوطنية، وهو ما سيكون عامل ضغط كبير على مكانة الدولار عالميا [٩].

٣- الاهمية السياسية

ان الاهمية التي تنطوي عليها منطقة الخليج العربي تأتي من منظورين، الاول ان الولايات المتحدة تعطي اهتمام لهذه المنطقة، وتعدها مدخلا لتعزيز نفوذها العالمي، منذ سبعينيات القرن الماضي، باعتبار القوة الكبرى ترى ان احد ملامح قوتها هو وجود مجالات نفوذ لها عالميا، والثاني ان اي انسحاب امريكي من المنطقة سيفسر على ان الولايات المتحدة خسرت جزء من عوامل قوتها وانها تتبنى رؤية توازن بين الكلف وقدرتها على الانتشار عالميا، ولهذا فان الولايات المتحدة لا تتبنى خيار الانسحاب من الخليج العربي رغم انخفاض استيرادها من الطاقة [١٠].

٤- وجود الحلفاء

ان المدخل الاخر لأهمية المنطقة للولايات المتحدة ترتبط بوجود عدد من الحلفاء في المنطقة وفي جوارها، ومن بين الحلفاء المهمين هم : السعودية، الى جانب مصر و(اسرائيل) وتركيا وغيرها. وتتبنى الولايات المتحدة سياسات تضع في اولوياتها دعم تلك الدول الحليفة [١١].

ان تلك المقدمات انما تشير الى الاهمية التي تنطوي عليها منطقة الخليج العربي في السياسات الامريكية.

ثانيا- المتغيرات الامنية في منطقة الخليج العربي

تأثرت منطقة الخليج العربي بعدد من المتغيرات الامنية، التي تجعل الاوضاع في هذه المنطقة غير مستقرة، وتسمح لبعض اطرافها بطلب تدويل ملف الامن، بقصد ضمان الحصول على توازن مناسب وفقا لما تراه، او لتخفيف ضغط الاعتبارات الامنية عليها.

ان تحليل الاوضاع الامنية في منطقة الخليج العربي، يلاحظ ابتداءا ان هنالك خلل في التوازن بين دول المجلس وكل من العراق وايران، ولم تنجح الدول المطلة على مياه الخليج من الاتفاق

على انشاء نظام امني اقليمي مشترك في سبعينيات القرن الماضي[١٢]، وهو ما انتهى لاحقا الى وجود فجوة تتسع باستمرار بين الاطراف المعنية، ضاعف منها توجه دول المجلس في ثمانينيات القرن الماضي الى طلب حماية القوى الكبرى لأساطيلها النفطية منعا من استهدافها [١٣]، والتحول الاكبر حدث عام ١٩٩٠ بعد اجتياح العراق للكويت، واصبح بعده الحضور العسكري الامريكي مباشر في دول المجلس[١٤].

وخلال المدة بين عامي ١٩٩٠ – ٢٠١٧ تعرضت منطقة الخليج العربي للعديد من الازمات التي كرست عدة موضوعات وهي:

١) فقدان الثقة اقليميا نتيجة تقاطعات تاريخية وسياسية، واكثر ما ظهرت تلك التقاطعات في عدة مفاصل ومنها : احداث ما بعد احتلال العراق، واحداث ما عرف بالربيع العربي خاصة في سوريا واليمن والبحرين، والاحداث التي رافقت ظهور تنظيم داعش الارهابي.

٢) وجود عدة ازمات امنية اقليمية لم تستطع دول المنطقة اتباع سياسات للحد من تأثيرها، ومنها ازمة برنامج ايران الاقليمي، وتهديد امن الملاحة في مياه الخليج العربي،..

٣) تدويل ملف الامن الاقليمي، والذي تمثل بحضور الولايات المتحدة كطرف فاعل في المنطقة.

ان تلك الموضوعات، انما اشرت ان هنالك متغيرات امنية عدة تطرح في التفاعلات الاقليمية، بعضها كان داخلي ذو امتدادات اقليمية –دولية، واخرى اقليمية، واخرى دولية، ولعل من اكثر الموضوعات الامنية التي كانت تطرح خلال المدة قبل عام ٢٠١٧، هي موضوع : ازمة برنامج ايران النووي (والتي تم تسويتها باتفاق دولي متعدد الاطراف في عام ٢٠١٥)، والتي تحمل ابعادا داخلية واقليمية ودولية في وقت واحد، الى جانب التقاطع في السياسات الخليجية بشان ملفات عدة ومنها التعامل مع العراق والتي تسببت بتعرض الاخير الى عدة ازمات طيلة المرحلة اللاحقة على عام ٢٠٠٣، الى جانب ملف : ازمة تهديد الملاحة اقليميا، والذي بلغ مرحلة خطيرة عامي ٢٠١٨– ٢٠١٩ تسببت بنشوء تحالف متعدد الاطراف : التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية (The International Maritime Security Construct "IMSC") بعضوية كل من : الولايات المتحدة، و السعودية والإمارات والبحرين وبريطانيا واستراليا والبانيا في تشرين الثاني ٢٠١٩ [١٥].

بعد صعود الرئيس الامريكي دونالد ترامب الى الحكم في العام ٢٠١٧، ورغم تركيزه على اعلاء المصالح الامريكية ضمن خطاب : امريكا اولا، والاتجاه الى فرض مبدأ : تحمل الحلفاء لكلف وجود وانتشار القوات الامريكية، الا انه اظهر

قدرا من الاستقرار على سياسات تهتم بمنطقة الخليج العربي، ومنها الاتي:

أ. زيارة المنطقة في ايار ٢٠١٧ وعقد عدة قمم في وقت واحد، القمة السعودية –الامريكية، والقمة الخليجية –الامريكية، والقمة العربية – الاسلامية –الامريكية، وخرج منها بتأكيد تضامن الولايات المتحدة لقضايا تلك الدول[١٦].

ب. تبني سياسة الانسحاب من الاتفاق النووي الايراني، في العام ٢٠١٨، وفرض عقوبات متدرجة على ايران، بسبب ذلك البرنامج، ودعوته الى احداث تغيير في سياسات ايران الاقليمية[١٧].

ج. توتر الازمة في العلاقات الامريكية الايرانية في عهد الرئيس ترامب، واخذت تتضمن موضوعات : ازمة البرنامج النووي، وازمة التدخل الايراني في الشأن الاقليمي، وتحديدا التقاطع الامريكي–الايراني في العراق[١٨].

د. عمل على ايجاد مبادلة : استمرار الوجود الامريكي في منطقة الخليجي لحماية الحلفاء يستلزم تحمل الحلفاء للكلف. ولم يكن الرئيس الامريكي مهتم بموضوعات مثل: الخلل في توازن القوى او مستوى العنف الموجود في المنطقة.

هـ. دعم محدود لسياسات السعودية في التعامل مع ازمة اليمن.

و. وبعد تعرض عدد من السفن الى مضايقات، وصدور تصريحات ايرانية بإمكانية غلق مضيق هرمز بوجه الملاحة الدولية ان تعرضت ايران لأي هجوم غربي، فان الادارة الامريكية اتجهت الى تقبل انشاء ما عرف بـ: التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية، ومقره في البحرين ليتولى تامين حرية الملاحة في الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب والبحر الاحمر والمضائق البحرية فيها.

ورغم ان الامن الخليجي لم يتجه الى مزيد من التصعيد خلال المدة بين عامي ٢٠١٧–٢٠٢٠، وانما بقي محافظا على نهج التوتر المحدود، الا ان الملف الامني كان حاضرا في السياسات الامريكية، خصوصا وان ملف الطاقة تراجع، بسبب زيادة الانتاج الامريكي من الطاقة المتجددة، والنفط الصخري، وانشغال الولايات المتحدة بأزمات عدة ومنها : ادارة العلاقات مع القوى الكبرى، وادارة ملف ازمة جائحة كورونا عامي ٢٠٢٠– ٢٠٢١ [١٩].

وبعد تولي ادارة الرئيس جو بايدن الحكم في العام ٢٠٢١، كانت البيئة الامنية الخليجية تطرح عدة موضوعات ومن اهمها الاتي:

١) العنف السياسي، ولعل اهم ما مرتبط به هي ملفات : الازمة اليمنية والازمة العراقية، الى جانب الازمات الاقليمية ومنها في سوريا،..

٢) الخلل في توازن القوى[٢٠]، بوصفه مشكلة متأصلة نتيجة تباين القدرات التقليدية بين الدول المطلة على الخليج العربي، وعدم اهتمام دول المجلس بتبني سياسات تعزيز قدراتها العسكرية

الوطنية واعتماد الاتكاء على الحضور العسكري الامريكي، وانسحاب العراق من معادلة التوازن الاستراتيجي الاقليمي بسبب انشغاله بالأزمات السياسية والامنية الداخلية،..

٣) التهديدات لأمن الملاحة في مياه الخليج ومضيق هرمز، ورغم انها اضحت اقل بروا بعد تشكيل التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية، الا ان الشعور بالأمن في المنطقة بشكل عام ضعيف، وذلك نتيجة التباينات في التوجهات والسياسات بين دول المنطقة.

٤) تداعيات الازمات الاقليمية، ومنها الازمة القطرية في العام ٢٠١٧ والتي استمرت حتى مستهل عام ٢٠٢١، وتداعيات ازمات اليمن وسوريا على العلاقات الاقليمية الخليجية.

٥) ازمة برنامج ايران النووي، والتي اندلعت بسبب الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي في ايار ٢٠١٨، بسبب ما وصفه الرئيس الامريكي ان الاتفاق النووي فيه ثغرات، واتجهت الاطراف الاخرى في الاتفاق الى اعادة التفاوض عليه في بداية العام ٢٠٢١، وبقت الولايات المتحدة تشارك بصورة غير مباشرة في المفاوضات، وعقدت منها عدة جولات منذ نيسان ٢٠٢١، امتدت لتغطي جوانب سياسية وامنية اقليمية وعدم الاقتصار على الجوانب الفنية في البرنامج النووي[٢١].

٦) التوتر السياسي الامريكي الايراني، والذي اخذ منحى اقل حدة مع تولي الرئيس جو بايدن الحكم عام ٢٠٢١، وقبوله مسار المفاوضات لتسوية الازمات، الا انه في الوقت نفسه استمر بالانفتاح على دول مجلس التعاون الخليجي والضغط عليها من اجل تحقيق مزيد من التطبيع مع (اسرائيل)، وهو قد حمل في اجنداته مشروع انشاء حلف : ناتو الشرق الاوسط، عند زيارته للمنطقة، والتي بدأها بزيارة (اسرائيل) في تموز ٢٠٢٢، ثم زيارته للسعودية وعقد لقاء قمة عربي–امريكي، وكان من موضوعاتها الضغط على الدول العربية لمزيد من التطبيع، والضغط عليها من اجل انشاء الحلف [٢٢].

ان تلك الموضوعات كانت تمثل اهم التحديات الامنية الاقليمية، وتضغط على كل الاطراف الاقليمية والولايات المتحدة، وتفرض من ثم تأثيرها على العلاقات الخليجية بشكل عام.

ثالثا– السياسات الامريكية تجاه المتغيرات الامنية

سارت الولايات المتحدة على عدد مبادئ واسس في وضعها لسياساتها الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي، الا انها كانت ملتزمة بعدم جمع كل الدول المعنية وجعل العلاقات الامريكية الخليجية قائمة مع كتلة واحدة، وهو ما اتضح في مستهل تسعينيات القرن الماضي عندما وقعت اتفاقيات امنية مع كل دولة من دول

المجلس على حدا، واتخاذ مواقف متباينة من العراق وايران [٢٣]، الاولى قائمة على فرض العقوبات الشاملة وضربات جوية محدودة، والثانية تجمع بين عقوبات محدودة والسماح بالتواصل بين ايران ودول المجلس، وفي الالفية الجديدة وسعت من تدخلها عسكريا في المنطقة، وذلك بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، واعتمدت نهج اعادة بناء ما يعرف بالشرق الاوسط الكبير، الذي طرحته عام ٢٠٠٣ ويقوم على ما تدعيه من اصلاحات تحتاج اليها المنطقة : تداول السلطة سلميا، وخصخصة الاقتصاد، وانهاء التعليم الديني، وتحرير المرأة [٢٤]، الا ان دول المنطقة اختلفت مع الولايات المتحدة في اليات تحقيق ذلك بين طرح محلي يقوم على تتبع الاجراءات بالإرادة الوطنية لأحداث تغييرات، وبين طرح امريكي يرى امكانية فرض التدخل بإرادة خارجية.

ثم جاءت احداث ما عرف بالربيع العربي التي تسببت بان تقود الى اضطراب اقليمي واسع، تفاعلت فيها دول الخليج بتوجهات مختلفة مع الارادة الامريكية، فقد التقت الارادة الامريكية مع ارادة دول المجلس في سوريا وليبيا واليمن [٢٥]، في حين تقاطعت ايران مع الولايات المتحدة في تلك البلدان [٢٦]، في حين ان العراق تعرض لتداعيات تلك الاحداث عليه خاصة السورية[٢٧].

ان تولي الرئيس باراك اوباما الحكم في الولايات المتحدة كان يحمل معه نهجا نحو خفض حدة النزاعات الاقليمية واللجوء الى تسويات، واللجوء الى النهج الجماعي، بل طرح في العام ٢٠١٢ موضوع انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة العربية والاهتمام بمنطقة شرق اسيا [٢٨]، واختلف بحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي بشان التعامل مع ملفات : سوريا والعراق واليمن وايران، بل وحدث توتر في العلاقات السعودية الامريكية عام ٢٠١٦ بفعل تبني الكونغرس الامريكي : قانون جستا–العدالة ضد رعاة الارهاب (Justice Against Sponsors of Terrorism Act)، والذي يتيح لعوائل ضحايا احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ امكانية مقاضاة كل من تورط او ساند تلك الاحداث، وهو ما يهدد الاصول السعودية في الولايات المتحدة التي تزيد كاستثمارات حكومية على ٧٥٠ مليار دولار، ونحو ١٣٠ مليار دولار كاستثمار في سندات الخزينة الامريكية، ما عدا الاستثمارات الفردية [٢٩].

وبعد تولي الرئيس ترامب الحكم عام ٢٠١٧، كان اول خطوة اقدم عليها هو اظهار اهتمامه بمنطقة الخليج والتحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي، فزارها في ايار ٢٠١٧، ثم تبنى خطاب سياسي واجراءات الى الضد من ايران، خاصة في موضوع برنامجها النووي، وهو ما عبر عن استمرارية في العلاقات الخليجية الامريكية، في حين ان موقف الرئيس ترامب من

العراق كان يقوم على مزيد من الانخراط في التأثير على البلد .

ان تتبع السياسات الامريكية تجاه المنطقة سنراه يتعامل مع كل الدول، وبملفات مختلفة، وبنوعية تفاعل مختلفة من دولة الى اخرى، الا انه وعلى قدر التعامل مع الملفات الامنية فان هنالك ملفات او متغيرات امنية لها اهميتها، واهمها هي: القواعد العسكرية، و الدعم العسكري والسياسي الى دول المجلس، و الدعوة الى التطبيع مع (اسرائيل)، و الدعوة الى انشاء : ناتو الشرق الاوسط، وهو ما سنشير اليه هنا بوصفه يمثل اهم محاور السياسات الامريكية في التعامل مع المتغير الامني الخليجي.

اولاً– القواعد العسكرية

منذ سبعينيات القرن الماضي بدأ التوجه الامريكي لإقامة قواعد عسكرية في منطقة الخليج العربي او في جوارها، كجزء من التعامل مع ادارة النظام الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة، وبالفعل اسست قواعد لها في عدد من الدول الخليجية، الى جانب قواعدها في دييغوغارسيا في المحيط الهندي، وفي تركيا، الى جانب الاساطيل الحربية الموجودة في المياه الدولية، ومنذ تسعينيات القرن الماضي اصبح لها قواعد في كل دول مجلس التعاون الخليجي، ضمن اتفاقيات امنية ثنائية، واستمر وجود تلك القواعد لليوم، ولعل اهمها هي: مقر قيادة الاسطول الخامس الامريكي، وفيه ما يزيد على سبعة الف مقاتل، الى جانب استخدامها لقاعدة الشيخ عيسى الجوية، حتى عدت البحرين من بين الحلفاء الكبار للولايات المتحدة خارج حلف الناتو، اما في الكويت فيوجد نحو ١٣ الف مقاتل ينتشرون في عدة قواعد عسكرية واهمها في مطار الكويت الدولي، وفي عمان يوجد نحو الفا جندي امريكي الى جانب التسهيلات البحرية والجوية الممنوحة الى القوات الامريكية، وفي قطر ينتشر قرابة ١٣ الف جندي في قاعدة العديد، الى جانب مقر القيادة المركزية، وتحتفظ فيها بأكبر ترسانة عسكرية بعد المخزون الامريكي من السلام في اليابان والمانيا و(اسرائيل) ومنها القاذفات الاستراتيجية بي ٥٢، اما في السعودية فانه ينتشر نحو ٣٥٠٠ جندي، يديرون مهام متعددة ومنها طائرات الانذار المبكر وبطاريات باتريوت، وغيرها. في حين انه ينتشر في الامارات نحو ٥٠٠٠ جندي ينتشرون في قواعد ميناء جبل علي، وقاعدة الظفرة الجوية، وغيرها، وتخزن الولايات المتحدة في تلك القواعد العديد من الاسلحة ومنها طائرات الشبح، ..[٣٠].

تلك القواعد يوجد بشان مستقبل بقاءها وجهات نظر، فقد ذهب حسين إبيش، الباحث في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، للقول : " ظهر سجال داخل الولايات المتحدة بشان الفائدة من الإبقاء على وجود القوات العسكرية في الشرق الأوسط، ومنها في منطقة الخليج. يجري تضخيم

هذا السجال بالاستشهاد بالانسحاب من أفغانستان، هذا الانسحاب الذي تعتبره جميع الأطراف مسوغًا لوجهات نظرها الحالية. ويطالب البعض بإزالة جميع المنشآت العسكرية الأمريكية الثابتة في المنطقة، بشكل كامل أو شبه كامل. لكن، حان الوقت للولايات المتحدة أن تعيد النظر في إعادة توزيع وجودها لجعله أكثر فاعلية، وإذا اقتضت الضرورة، أقل عددًا وأصغر حجمًا وأكثر مرونة، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن انتشار القوات الأمريكية الطويل الأجل في منطقة الخليج يظل أمرًا أساسيًا لمصالح الولايات المتحدة، ومصالح شركائها الإقليميين والعالميين، وفي مصلحة الاستقرار والأمن الإقليمي. فعلى الرغم من الدعوات المتواصلة لعدم استمرار اعتبار الشرق الأوسط كأولوية بالنسبة للولايات المتحدة، إلا أن العواقب السلبية المتوقعة من أي تحول جذري تحول دون ذلك. الى جانب ذلك، إن الولايات المتحدة بحاجة الى مناقشة أعمق لمبيعات الأسلحة للشركاء في الوقت الذي تعيد فيه الولايات المتحدة ضبط قواتها. إن تقاسم الأعباء، المستند إلى تقوية الشركاء المحليين، ينطوي حتمًا على تقليل التأثير المباشر. لكن يُعد استياء الولايات المتحدة من عواقب التدخل الذي تقوده السعودية في اليمن مثالًا جيدًا على الجانب السلبي المحتمل لتقاسم الأعباء. الا ان هناك تغير حقيقي في معادلات الامن والتوازن في المنطقة باستخدام : الطائرات دون طيار، واستخدام الفواعل العنفية، مما يتطلب من الولايات المتحدة اعادة تعريف لحضورها الاقليمي" [٣١].

ثانياً– الدعم العسكري والسياسي الى دول المجلس

اعلنت الولايات المتحدة والسعودية في ايار ٢٠١٧ عن عدة صفقات بقيمة ١١٠ مليار دولار لتزويد السعودية بالسلاح لمدة ١٠ اعوام، تشمل قطاعات دفاعية مختلفة : أمن الحدود ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الأمن البحري والساحلي للسعودية، وتحديث القوات الجوية والدفاع الجوي والصاروخي السعودي، وتحديث الأمن السيبراني وأمن الاتصالات، ورغم ضغوط الكونغرس لوقف اغلب الصفقات التي تم التفاهم بشأنها الا ان اغلبها تم تنفيذه [٣٢].

تقدم الولايات المتحدة دعمها السياسي والعسكري لدول المنطقة الحليفة منذ سبعينيات القرن الماضي، ففي سبعينيات القرن الماضي كانت السعودية وايران العمودين الرئيسيين للسياسة الامريكية اقليميا، ومنذ تسعينيات القرن الماضي تقدم الولايات المتحدة صفقات سلاح متعددة لدول مجلس التعاون، والعراق بعد العام ٢٠٠٣، لان تلك الدول وعلى خلاف ايران، لا تقوم بتصنيع السلاح، رغم ان السعودية والامارات اطلقت مبادرات محدودة لتجميع او صناعة عدة معدات عسكرية، وقد حاول الكونغرس الامريكي وضع قيود على تزويد السعودية والامارات

ببعض السلاح بعد العام ٢٠١٧ نتيجة محاذير استخدامها في الحرب في اليمن، الا ان الرئيس ترامب استخدم ضدها حق الفيتو الرئاسي، واستمرت صفقات السلاح على نطاق ضيق تتدفق لعموم دول المجلس(٣٣).

ان جزء كبير من صفقات السلاح التي تقوم بها الدول الخليجية انما ترجع الى ضعف القوة الذي تعانيه دول المجلس، وعوامل ضعف الثقة في العلاقات الاقليمية، بينما تلجأ ايران الى تعزيز مستمر لقوتها العسكرية بما يكرس عدم التوازن الاقليمي التقليدي في منطقة الخليج العربي.

ثالثاً– الدعوة الى التطبيع مع (اسرائيل)

ويمثل هذا الهدف احد ابرز اهداف الولايات المتحدة الاقليمية، فهي تدعم طروحات وسياسات تقوم على تحقيق مزيد من التطبيع العربي – الاسرائيلي، ولعل التركيز ازداد في عهد ادارتي الرئيسين ترامب وبايدن على وجوب التطبيع خليجيا، وهو ما بدأ مع الامارات والبحرين عام ٢٠٢١، والضغط ازداد على السعودية لتبني خيار التطبيع.

رابعاً– الدعوة الى انشاء : ناتو الشرق الاوسط

تضغط الولايات المتحدة من اجل دمج (اسرائيل) عربيا، والاتجاه الذي اخذت تسير عليه هو مزيد من التصوير ان ايران هي العدو الاقليمي للدول العربية عامة والخليجية خاصة، وان تلك الدول تشترك مع (اسرائيل) في العداء مع ايران، وتمارس الولايات المتحدة ضغوطها على الدول العربية لتقبل انشاء حلف مع (اسرائيل)، تحت عنوان : ناتو الشرق الاوسط، تفرضه الاعتبارات الامنية، وكان هذا الموضوع احد اهم محاور زيارة الرئيس جو بايدن للمنطقة في تموز ٢٠٢٢، عندما ناقش هذا الموضوع خلال زيارته الى (اسرائيل)، الا ان الردود التي تلقاها والتي سبقت لقاءه بقيادات عربية وخليجية في السعودية بعدها، كانت تقوم على ان الظروف الراهنة لا تدعم هكذا خيار حاليا (٣٤).

ان تلك الملفات او المتغيرات الامنية انما تفرض حضورها على اجمالي السياسات الامريكية خليجيا، ويتوقع استمرارها مستقبلا، بحكم ادراك الولايات المتحدة لأهمية استمرار حضورها خليجيا، ولان (اسرائيل) ما زالت تمثل مصلحة امريكية يتوجب ادماجها في المنظومة العربية عامة وبضمنه الخليجية، وان هنالك نزاعات ما زالت مستمرة ومنها الازمة في العلاقات الامريكية الايرانية ،.. .

الخاتمة:

لقد تناول البحث موضوع مهم، مستمر الحضور منذ عدة عقود، الا وهو المدى الذي تكون فيه الولايات المتحدة حاضرة في الموضوعات والملفات الامنية في منطقة الخليج العربي.

ان الولايات المتحدة تضع سياساتها الخارجية استنادا الى عدة اعتبارات، ومنها ان نهجها عالمي وليس اقليمي، رغم ان بعض المناطق

الاقليمية تفرض خصوصيتها في التأثير على السياسات الامريكية، ومنطقة الخليج العربي كانت تفرض حضورها على السياسات الامريكية استنادا الى الاعتبارات الجيوستراتيجية والاقتصادية، ومن ثم وضعت الولايات المتحدة المنطقة ضمن امنها القومي، والالفية الجديدة، استمرت المتغيرات الامنية التي تشغل منطقة الخليج العربي تدفع المنطقة الى عدم الاستقرار السياسي والامني، ومنها : غياب النظام الاقليمي، وتداعيات احداث احتلال العراق والربيع العربي وتمدد تنظيم داعش الارهابي، وغيرها، والولايات المتحدة استمرت ترى في تلك المتغيرات ما يمثل لها مقدمات ضرورية لاستمرار وجودها في المنطقة.

وبعد تولي الرئيس ترامب الحكم عام ٢٠١٧، وجد ان الملفات الامنية التقليدية في منطقة الخليج العربي تتمثل بالخلل في التوازن الاستراتيجي بين الدول الخليجية وايران، وما تراه بتدخل ايران في المنطقة العربية، الى جانب برنامج ايران النووي، وتهديد امن الملاحة خليجيا، ولهذا اكدت تلك الادارة على اهمية الحضور الامريكي سواء عبر استمرار الحضور العسكري او عبر تزويد الدول الخليجية بالسلاح والدعم، او عبر فرض مزيد من العقوبات على ايران، ومنع الدول الخليجية من توسيع انفتاحها على الصين .

وفي عهد الرئيس بايدن، اتجهت الادارة الامريكية الى الاستمرار بذات الملفات الامنية، واضافت اليه، رؤيتها ان احد جوانب الحل تكمن في الانفتاح الخليجي على (اسرائيل)، والتطبيع معها، وايصال الامر الى مستوى انشاء حلف : الناتو الشرق اوسطي، باعتباره ضامن لتحقيق التوازن والامن الاقليمي .

لقد توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

١) ان منطقة الخليج العربي مهمة للسياسات الامريكية، من النواحي : الجيوستراتيجية والاقتصادية، بل ان الولايات المتحدة ترى في الانفتاح على المنطقة ما يمكنها من تعزيز نفوذها العالمي، نظرا لربط اسعار النفط بالدولار، ولان انتشار القوات الامريكية فيها يمكنها من امتلاك ادوات التأثير على مستهلكي النفط الخليجي، الى جانب امكانية الاستفادة من القواعد الامريكية فيها للانفتاح على مناطق النزاع والازمات عند الضرورة.

٢) ان هنالك عدد من المتغيرات الامنية في منطقة الخليج العربي تطرح نفسها كموضوعات مؤثرة على السياسات العالمية، ومنها : عدم التوازن الاقليمي، وتأثير الطائفية السياسية، وبرنامج ايران النووي ،.. الى جانب ان منطقة الخليج العربي يمكن ان تؤثر على مجريات الصراع العربي الاسرائيلي، ولهذا فان التطبيع الخليجي –الاسرائيلي سيؤثر على مستقبل

القضية الفلسطينية، ويسهم بخفض مستوى النزاعات الاقليمية.

٣) ان السياسات الامريكية تجاه المتغيرات الامنية في منطقة الخليج العربي انما تتمثل في الانفتاح على دعم الدول الخليجية سياسيا، ودعمها بمبيعات السلاح، الى جانب تعزيز القواعد العسكرية الامريكية، وتأكيدها المستمر على حفظ الملاحة البحرية، وأخيرا دعوتها الصريحة في العامين ٢٠٢١- ٢٠٢٢ على انشاء : ناتو الشرق الاوسط، وهو يمثل احد الخطوات المتقدمة للتطبيع الخليجي الاسرائيلي، باعتبار ان كل تلك الاطراف تلتقي في العداء لإيران، رغم ان هذا التوجه لم يحضى بالدعم الخليجي في حينه.

وفي ختام هذا البحث، فانه يمكن طرح التوصيات الاتية:

١. ان على العراق ان ينفتح بشكل اكبر على دول الخليج العربي، نظرا لان منطقة الخليج مهمة في الاعتبارات الدولية، ومثل هذا الانفتاح سيقلل من السلبيات التي يمكن ان يتعرض لها العراق جراء التداخل بين اعتبارات الامنين الامريكي والخليجي .

٢. ان من الواجب على العراق ان يضع سقف اولويات للتهديدات الامنية الموجودة في منطقة الخليج العربي التي يمكن ان تؤثر على الامن العراقي، وان تطرح مقابلها سياسات عراقية تقلل من مستوى التأثير السلبي لتلك المتغيرات.

٣. ان من الضروري الاستفادة من وجود توجه امريكي خليجيا، وان يعمل العراق على استمرار حصوله على الدعم سياسيا وامنيا واقتصاديا، عبر طرح اهمية موقع العراق اقليميا ودوليا، فالهدف الاهم الذي يجب ان تتقيد به السياسات العراقية هو الحصول على كل ما يعزز امن واستقرار البلد.

الهوامش :

١- عدنان هياجنة، أثر السياسات الأمريكية في مستقبل أمن الخليج العربي مجلة اراء حول الخليج، العدد، دبي ٤٥، مركز الخليج للأبحاث، فبراير ٢٠٠٨، ص٤٢.

٢- ايميل امين، أمريكا.. هل هي وراء تهديد أمن الخليج أم استقراره؟، مجلة اراء حول الخليج، العدد ٣١، دبي، مركز الخليج للأبحاث، يناير ٢٠٠٦، ص٥١.

٣- فاطمة مبارك الكواري، العلاقات الاقتصادية بين دول الساحل الغربي للخليج العربي: جغرافيا اقتصادية، القاهرة، مطبعة دار نشر الثقافة، ١٩٨٢، ص١٩.

4- Hussein Ibish, The Debate Over the U.S. Military Role in the Gulf, Washington, Arab Gulf States Institute in Washington, Aug 2022, IN : https://agsiw.org/debate-over-us-military-role-gulf/

5- Annual Statistical Bulletin 2020, OPEC, 2020, P: 67.

6- BP, Statistical Review of World Energy 2021, BP , 2021, P: 31.

7- U.S. Trade in Goods by Country, U.S. International Trade Data, FAB 2022, IN : https://www.census.gov/foreign-trade/balance/index.html#E

٨- تقرير يرصد حجم ونسبة استثمارات العرب في السندات الأمريكية حتى نهاية فبراير الماضي، بتاريخ ١٨ ايار ٢٠٢٢، على الرابط: https://arabic.rt.com/business/1345481

٩- انس الحجي، تسعير النفط والغاز بين الدولار واليوان والروبل، بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٢٢، على الرابط: https://attaqa.net/2022/03/30

١٠- نوزاد عبدالرحمن الهيتي، أمريكا ونفط الخليج: النفط ركيزة العلاقات الأمريكية، مجلة اراء حول الخليج، العدد ١٢٠، الرياض، مركز الخليج للأبحاث، حزيران ٢٠١٧، ص٤٩.

١١- محمد المنشاوي، ترامب أولًا: كيف يغيِّر الرئيس أمريكا والعالم؟، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٢٠، ص٣١.

١٢- عبدالمنعم المشاط، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص٢١٩.

١٣- جمال سند السويدي (اعداد)، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ط٢، ابو ظبي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤، ص٢٠١.

١٤- شفيق ناظم الغبرا، الولايات المتحدة الامريكية والخليج: قراءة للمتغيرات الدولية ورؤية مستقبلية، الكويت، دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٥، ص٢٠٧.

15- The International Maritime Security Construct (IMSC), IMSC – International Maritime Security Construct, oct 2021, In: https://www.imscsentinel.com/

16- Hesham Alghannam , Mohammad Yaghi, Biden's Trip to Saudi Arabia: Successes and Failures, Carnegie Endowment for International Peace, Aug 2022, in : https://carnegieendowment.org/sada/87662

١٧- علي فتح الله نجاد، انسحاب ترامب من الاتّفاق النووي الإيراني وتداعياته الوخيمة، معهد بروكنجز، بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢١، على الرابط: https://www.brookings.edu/ar/opinions/

١٨- محجوب الزويري، وميسر سليمان، العلاقات الأميركية – الإيرانية في ظل إدارة دونالد ترامب، مجلة سياسات عربية، العدد ٤٩، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اذار ٢٠٢١، ص٨٣-٨٤.

١٩- هشام ملحم، الولايات المتحدة ودول الخليج أمام مفترق طرق، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢١، على الرابط: https://agsiw.org/ar/us-and-gulf-states-at-crossroads-arabic/

٢٠- ان موضوع توازن القوى هو من ابرز الموضوعات في العلاقات الدولية لدى المدرسة الواقعية، ويقيس التوازن موضوعات عدة ومنها : حجم القوة التي تمتلكها الدول المعنية، واللجوء الى التحالفات، وسياسات الدفاع والعقائد العسكرية التي تتبناها الدول، الى جانب الموضوعات الامنية الرئيسة، وكل موضوع من تلك الموضوعات يمكن ان يتفرع منه الى عدد من الموضوعات الفرعية، فمثلا على صعيد القوة العسكرية تشمل حجم الجيوش والموازنة الدفاعية ومستوى التصنيع العسكري الوطني،..

مع ذلك فان توازن القوى يعطي مؤشر اولي على حجم التوازن او الخلل في التوازن الموجود في اطار نظام اقليمي او دولي يقع تحت الدراسة، ولا يمكن ان تكون نتائج اي نزاع او صراع او اعمال عسكرية قائمة عليه . ينظر مثلا:

حوسين بلخيرات، النظرية السياسية للمجتمع الدولي، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٧، ص٦٢-٦٤.

٢١- الاتفاق النووي الإيراني: طهران تتهم واشنطن بـ"المماطلة"، بتاريخ ٢٢ اب ٢٠٢٢، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-62631360

٢٢- تمام ابو الخير، "ناتو الشرق الأوسط".. بين مواجهة إيران ودمج "إسرائيل" في المنطقة، بتاريخ ٢٢ اب ٢٠٢٢، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/44501

٢٣- في البدء اتخذت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج من العراق وايران في عهد مستشار الامن القومي الامريكي انتوني ليك في العام ١٩٩٢، لكن سرعان ما ابتعدت عنه لاحقا.

احمد فكاك البدراني، فراس محمد الياس، العراق المتأزم ... الحصاد المر للحرب والاحتلال، عمان، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص٦٢.

٢٤- ينظر مثلا:

ستار جبار علاي، لإصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٠.

٢٥- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، الامن الخليجي من منظار مختلف، لندن، إي -كتب، ٢٠٢٢، ص٤٢٢.

٢٦- محمد أبو رمان، نيفين بندقجي، تنامي الجماعات المتطرفة المسلحة في سوريا والعراق، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٦، ص١١-١٢.

وللتوسع ينظر: عودة سليمان الصويص، الاستراتيجية الأمريكية والحرب على سوريا: وتداعيات كورونا، عممان، شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص١٥١.

٢٧- فادية عباس هادي، الموقف العراقي من الازمة السورية بعد العام ٢٠١١، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٥، جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص١٥٤-١٥٦.

28- Frederic Wehrey, A New U.S. Approach to Gulf Security, Carnegie Endowment for International Peace, March

2021, In: https://carnegieendowment.org/2014/03/10/new-u.s.-approach-to-gulf-security-pub-54853

٢٩- امل الصقر، كيف تتعامل السعودية مع قانون "جاستا"؟ – مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تشرين الاول ٢٠٢١، على الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/890

٣٠- ارشد مزاحم الغريري،، الاتفاقيات الأمنية و العسكرية الأمريكية العربية وأثرها على الأمن القومي، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٤، ص١٣٥-١٤٢.

31- Hussein Ibish, The Debate Over the U.S. Military Role in the Gulf, Arab Gulf States Institute in Washington, Aug 2022, in : https://agsiw.org/debate-over-us-military-role-gulf/

٣٢- إدارة بايدن تقر أول صفقة أسلحة أمريكية كبرى للسعودية، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢١، على الرابط: https://www.dw.com/ar/a-59726599

33- Emma Soubrier, Arms Flows To and From Gulf Face Growing Scrutiny, Arab Gulf States Institute in Washington, Aug 2021, In: https://agsiw.org/arms-flows-to-and-from-gulf-face-growing-scrutiny/

And, DB Des Roches, Prospects for Biden Administration Arms Sales to the Gulf: Revolution or Reversion to Norm?, Arab Gulf States Institute in Washington, Aug 2022, In: https://agsiw.org/prospects-for-biden-administration-arms-sales-to-the-gulf-revolution-or-reversion-to-norm/

٣٤- جو بايدن: هل تنجح فكرة "ناتو شرق أوسطي" في المنطقة بالتزامن مع زيارة الرئيس الأمريكي؟، بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠٢٢، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-61951613